العقلانية المحدودة في السوسيولوجيا، نسبية نوايا الفعل الاجتماعي.

Limited rationalism in sociology, relativism of social action.

أ. أوحسين عبد العاطي، جامعة القاضي عياض– المغرب

ملخص: تتجه هذه الورقة البحثية نحو مناقشة أهم مفهوم تناوله السوسيولوجيون المعاصرون، ألا وهو مفهوم العقلانية المحدودة، استعملوه لتوجيه المسار الابستيمولوجي للسوسيولوجيا إزاء الفعل الاجتماعي، الذي اعتبر بأنه فعلاً عقلانياً، من حيث انتقال المجتمعات من المجتمعات التقليدية التي يعتبر فيها الفعل الاجتماعي فعلاً تابعاً وخاضعاً للضمير الجمعي للمجتمع، لا حرية فيها للأفراد في إختيار ما يرغبونه، أي ذلك الفعل الذي يسميه ماكس فيبر بالفعل التقليدي إلى المجتمعات الحديثة التي يكون فيها فعل الأفراد فعلاً عقلانياً، وتكون اختياراتهم نابعة من ذواتهم وبعقلانية حسابية يستبقون فيها نتائج فعلهم، لكن هذه العقلانية حسب السوسيولوجيون المعاصرون ليست مطلقة بقدر ما هي عقلانية محدودة، وترجع جذور هذا المفهوم إلى الفلسفة، حيث كان أن دار نقاش بين الفلاسفة حول ما إذا كان الإنسان حراً فيما يفعله أم أنه خاضعاً لحتميات خارجة عنه، مثلما ترجع جذوره إلى علم الاقتصاد، حيث سبق أن استعمل الاقتصادي الأمريكي هربرت سيمون مفهوم العقلانية المحدودة في دراسته لاختيارات الأفراد داخل التنظيم، وتم اقتباس هذا المفهوم في السوسيولوجيا المعاصرة من علم الاقتصاد لدراسة الفعل الاجتماعي العقلاني، وان اختلفوا السوسيولوجيون في مسمياته، إلا أنه يكتسي معنى واحداً، وهو أن عقلانية الفاعل الاجتماعي عقلانية محدودة، حيث يسميه روبرت كينك ميرتون بالنتائج الغير المتوقعة the unanticipated consequences، ويطلق عليه رايمون بودون مصطلح النتائج الغير المنتظرة effets pervers، بينما يستعمل ميشل كروزييه مفهوم العقلانية المحدودة في دراسته لإستراتيجية الفاعل في التنظيم الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: العقلانية المحدودة، النتائج الغير المتوقعة، الفاعل، الفعل الاجتماعي.

Abstract: This paper aims to discuss the most important concept, this concept is "limited rationality", Which was used by contemporary sociologists to guide the epistemological trajectory of sociology towards social action, which was considered to be a rational act, in terms of the transition of societies from traditional societies in which social action is considered to be subordinate and subject to collective conscience The society, There is no freedom for individuals to choose what they want - That is what Max Weber already calls Traditional action - to modern societies In which the act of individuals is a rational act, and their choices come from themselves and with a rational calculation in which they anticipate the results of their actions, But this rationality is not absolute, As far as it is rationality limited. The origin of this concept refers to philosophy, there was a discussion among philosophers about whether Human is free in what he does or is subject to exogenous imperatives, As the roots of this concept are rooted To economics, where the American economist Herbert Simon used the concept of limited rationalism in his

study of choices and this concept was quoted in contemporary sociology from economics for study the rational social action, If the sociologists differ in their names, they have one meaning, that the rationality of the social actor is limited rationality, where Robert Kink Merton calls the unanticipated consequences, and Raymond Bodon called the term " perverse effects ", while Michel Crozier uses the concept of limited rationalism in his study of the actor's strategy in social organization.
Keywords: Rationalism Limited, Unexpected results, actor, Social action.

مقدمة:

يعتبر مفهوم العقلانية المحدودة في السوسيولوجية المعاصرة تنبيهاً ميثودولوجياً من قبل السوسيولوجيين من تلك الأطروحات التي أرادت أن تجعل من السلوك الاجتماعي للأفراد في المجتمع سلوكاً عقلانياً خالصاً، والذي يكون فيه ما يرغبه الفاعل التوصل إليه أن يتحقق كما ينتظره، وتكون نتيجة فعله تناسب كل ما يقرره ويخطط له، بمعنى أن هذه الأطروحات تسعى إلى تشبيه الأفعال الاجتماعية بخصائص الظواهر الطبيعية والرياضية. وذلك نظراً لتلك التحولات التي عرفتها المجتمعات من حيث انتقالها من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات التي تتسم بالعقلانية، يكون فيها الفرد فاعلاً عقلانياً يقترح ويخطط سعياً إلى بلوغ أهداف خاصة، عكس ما كان عليه في المجتمعات التقليدية، حيث أن الجماعة أو القبيلة أو العشيرة هي التي تحدد للفرد ما يرغبه الضمير الجمعي لهذه الوحدات، ويكون الفرد كياناً يذوب كلياً في هذا الضمير الجمعي، والفرد فيها(الوحدات) يبقى مجرد عنصراً من عناصرها خاضعاً لها، وليس فاعلاً مستقلاً. وفي ظل هذه الثنائية (المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث) ذهب إلمام السوسيولوجيون الكلاسيكيون إلى الاهتمام بالتحولات التي عرفتها المجتمعات التي اعتبروها أنها تسير نحو مجتمعات عقلانية، إذ يرى **إميل دوركايم**، أن المجتمعات عرفت تحولاً انتقلت من المجتمعات التقليدية التي فيها ينصهر الفرد في الجماعة التي ينتمي إليها لا مجال فيها للحرية الفردية إلى مجتمعات حديثة؛ من خصائصها الفردانية والتخصص، والكل يسعى نحوى مصالح الفردية في ظل وجود تضامن عضوي بين أفراد المجتمع، مثلما اهتم **فردناند تونيز** بهذا التحول، حيث يعتبر أن كل المجتمعات انتقلت من الجماعة إلى المجتمع الذي يدخل فيه الفرد في علاقات تعاقدية، وفي نفس الطرح تحدث **ماكس فيبر** على أن التحول الذي عرفه المجتمع الغربي أدى به إلى مجتمع عقلاني حديث، وأمام هذا التحول الذي عرفته المجتمعات والذي ينتهي بها إلى مجتمعات عقلانية، وظف مفهوم العقلانية المحدودة la rationalité limité في السوسيولوجيا لهدف اعتبار الفعل الاجتماعي الذي ينتجه الفاعل الاجتماعي ليس فعلاً يتسم بعقلانية مطلقة، حيث أن الأهداف التي يضعها الفاعل أمامه ويسعى نحوها لن تتحقق بشكل مطلق، مما يعني أن الظاهرة الاجتماعية ليست ظاهرة طبيعية أو رياضية التي لا نتحدث فيها عن النسبية، لأن النتائج المنتظرة فيها تتم بشكل مطلق. فعلى سبيل المثال -توضيحاً لمحدودية عقلانية سلوك الأفراد- أن الشخص الذي يقرر الذهاب إلى الحمام يوم الاثنين، حيث فيما يعتقد أنه في ذلك اليوم سيكون عدد ممن سيستحمون فيه قليلاً، لكن أثناء وصوله إلى الحمام وجده غير ما يعتقده في البداية، لأن هذا الاعتقاد لا نجده عند ذلك الشخص فقط، بل عند العديد من الأشخاص، وهكذا إذن يصطدم مع نتائج لم يتوقعها عكس ما ينتظره، مما يعني أن عقلانيته عقلانية محدودة لهذا، وظف السوسيولوجيون مفهوم العقلانية المحدودة بهدف توجيه مسار المعرفة السوسيولوجيا في دراستها للمجتمعات العقلانية، لترسيخ وإثبات أن عقلانية هذه المجتمعات ليست عقلانية مثالية مطلقة بقدر ما هي عقلانية نسبية، حيث

أن ما يقرر الفاعل تحقيقه - رغم كونه فاعلاً عقلانياً مدركاً ووعياً بما يقرر فعله - لا يتحقق بشكل مطلق حيث كلما توصل إلى نتائج إلا ويصطدم بنتائج لم يكن يتوقعها ولم تكن في حسبانه.

أولا: الإرهاصات الأولى في فهم الفعل الاجتماعي من خلال مفهوم العقلانية المحدودة.

يعود أصل ومصدر انبثاق مفهوم العقلانية المحدودة إلى ماضي المعرفة الفلسفية، حيث كان أنْ دار نقاش بين الفلاسفة حول ما إذا كان الإنسان مخيراً في أفعاله ويتمتع بحريته المطلقة، أم انه كائناً مجبراً في أفعاله وخاضعاً لحتميات واكراهات خارجة عن إرادته، دام هذا النقاش الفلسفي كل المراحل التاريخية للفلسفة، وبالأخص منها المرحلة الحديثة، فهي وجهات نظر فلسفية متعارضة حول ما إذا كان للإنسان حرية الاختيار المطلقة في ما يرغب فعله، أم أن حرية الاختيار في أفعاله محدودة من حيث وجوده في وجود الحتميات، فقد انصب اهتمام فلاسفة العقد الاجتماعي على تلك النقلة التي عرفها الإنسان، من حيث خروجه من حياة يتصارع فيه الأنا مع الأخر ويتسابقان نحو المصالح الذاتية بدافع الرغبات والحريات المتزايدة لا حواجز لها ولا حتميات، حالة خوف ودمار إلى حالة تشكيل دولاً بإرادات الأفراد، تضع حواجز لتلك الحرية المتزايدة لتصبح حرية مقننة ومنظمة بقوانين وقواعد في مجتمع تفوض فيه السلطة لصالح شخص أو مجموعة من الأشخاص لتدبير الحياة الاجتماعية للأفراد وضمان الأمن والسلام، إذ يعتبر **طوماس هوبز** أن الإنسان يتمتع بحرية مطلقة في المجتمع الذي يعيش في الحالة الطبيعية، كان فيه للمرء حقاً طبيعياً في أن يفعل ما يحلو له، وهذه الحرية الزائدة والمطلقة أدت إلى الفوضى النابعة من غرائز الأنا، حيث أن الكل يوجه رغباته نحو مصالحه، ونظراً لرغبة الناس الطبيعية في السلام والأمن، والهروب من البؤس والفزع من حالتهم الطبيعية، دفعهم ذلك إلى تأسيس دولة تقوم على الرضا المتبادل وتحافظ على حياتهم الاجتماعية وتنظمها ويحترم فيها القانون(وليم كلي رايت، 2010، ص87–88)، وبهذا تكون حرية الإنسان مقننة ومحدودة، حيث يتعاقد أفراد المجتمع ويتخلون عن حرياتهم الزائدة لصالح الدولة التي تسعى إلى تنظيمها وتقنينها بقوانين لتحد من الفوضى بينهم. وفي نفس المنوال نجد **جان جاك روسو** يعتبر أن الناس يولدون أحرار بالفطرة متساويين في حريتهم، لكن بمجرد دخولهم في الحالة المدنية تحد من حريتهم بقوانين لتصبح حرية محدودة، وفي حديثه عن اختزال الإرادة الخاصة في الإرادة العامة يقول:"هناك غالباً اختلاف بين إرادة الكل (أي إرادة كل فرد) والإرادة العامة، لا تنظر هذه الأخيرة إلا إلى المصلحة المشتركة، بينما الأخرى تنظر إلى المصلحة الخاصة، وليست إلا بمجموع من الإرادات الخاصة: لكن جردوا تلك الإرادات الجزئية عينها من الزوائد والنواقص التي يدمر بعضها بعضاً، تبق في حصيلة فروق الإرادة العامة." (Jean-Jacques Rousseau, 2001, P40)، وفي اتجاه آخر، أكد **باروخ اسبينوزا** أن الإنسان ليس حراً رغم وعيه بحريته الذي يجعله ساقطاً في وهم يخيل له أنه حراً فيما يفعله، هذا الخيال الذي يسكن في حالاتنا العقلية والجسمية، ونجهل الظروف الخارجية، يخفي حقيقة حريتنا، كالحجر، إذا كان لا يعي إلا حالاته الداخلية فحسب، فإنه يفترض أنه يحدد بإرادته الخاصة المجرى الذي يتبعه عندما يلقى إلى أعلى في الهواء (وليم كلي رايت، 2010، ص124)، فإذا كانت رغباتنا توجه تجاه الأشياء المتناهية والطارئة التي لا يمكن أن تشبع على الدوام، فإننا نكون عبيداً للظروف الخارجية وضحايا الأحداث (وليم كلي رايت، 2010، ص125).

اكتفينا هنا بالاقتصار على وجهة نظر فيلسوفي نظرية العقد الاجتماعي **طوماس هوبس وجان جاك روسو**، ووجهة نظر الفيلسوف **باروخ اسبينوزا**، هذا فقط أن نفهم مفهوم العقلانية المحدودة للأفعال الاجتماعية من خلال مفهومي الحرية والحتمية في الأفعال الإنسانية الذي تناولته الفلسفة، مما يمكننا من اعتبار هذا الإشكال الفلسفي أصل مفهوم العقلانية المحدودة، وهذا ليس حال هذا المفهوم فقط، لأن جل المفاهيم والمواضيع التي تتناولها السوسيولوجيا، ليست إلا امتداداً للقضايا

التي تناولها الفلاسفة، غير أن السوسيولوجيا تجعل منها مفاهيم ومواضيع تحاكي الواقع وتجردها من الواقع لتظل أنماط مثالية بتعبير **ماكس فيبر**، مما نخلص أن علاقة السوسيولوجيا بالفلسفة عقلانية دائمة والقول بانفصالها التام عن الفلسفة يجعل منها يتيمة بلا أبويه.

يعد علم الاقتصاد إلى جانب الفلسفة أصل مفهوم العقلانية المحدودة، إذ يعتبر عالم الاقتصاد **هربرت سيمون** أول من صك مفهوم العقلانية المحدودة، ووضح بوضوح ما يعني بالمفهوم رغم انه أول من صك مفهوم العقلانية المحدودة، إلا أن الموضوع كان أن طرح في النقاش علمي فيما قبل كموضوع بدون مفهوم، فقد تناول المفهوم في دراسته للأنشطة التي يقوم بها التنظيم كنسق له أهداف تتماشى والنتائج المنتظرة.

إن الإشكالية التي يطرحها دراسة التنظيم كنسق له أهداف، تكمن في تلك الهوة أو ذلك الفارق بين الأهداف المسطرة من طرف التنظيم والنتائج التي يتوصل إليها بالفعل، والتي قد تكون في بعض الأحيان نتائج غير متوقعة أو نتائج لا تتطابق تماماً ما كان التنظيم يرغب في تحقيقه. وهذا الفرق بين الأهداف والنتائج هو الذي يجعل من عملية اتخاذ القرار، بالنسبة **لسيمون** بمثابة حجر الزاوية في النشاط التنظيمي برمته (لحبيب المعمري، 2009، ص38)، فبما أن "العمليات الإدارية هي عمليات اتخاذ القرار" (herber simon, 1983, p9)، فالتنظيم ليس في حاجة فقط لاتخاذ قرارات صائبة، بل كذلك أن تؤخذ من كل أعضاء التنظيم، إلا أن ذلك يتطلب حداً أدنى من التنسيق والسلطة والمسؤولية والكفاءة والإخلاص للتنظيم. إن استمرارية وتوازن التنظيم رهين بتوفر هذه العناصر الضرورية، غير أن الاهتمام بهذه العملية (أي عملية اتخاذ القرار) قاد **هربرت سيمون** إلى استنتاج أساسي وهو مفهوم العقلانية المحدودة في اختيارات الأفراد. فلكي تكون القرارات منسجمة مع أهداف التنظيم صائبة وفعالة، يتعين على صاحبها أن يقدر بشكل جيد ما هي الاختيارات المتاحة لديه، وما هي الوسائل التي يتوفر عليها للوصول إلى نتائج مرغوبة. وفي هذه العملية يحاول صاحب القرار أن يكون عقلانياً، لكن هذه العقلانية بالنسبة **لسيمون** هي عقلانية محدودة لأسباب وجيهة(لحبيب المعمري، 2009، ص42)، يقوم التنظيم حسب **سيمون** على أسلوبين لتقسيم العمل والتخصص، أحدهما التخصص الرأسي، حيث يقسم العمل على أساس القوة، إذ هناك وظائف أداء ووظائف اتخاذ القرار. فإذا كانت الإدارة العليا تقوم بوضع الخطوط العريضة للسياسة العامة، والإدارة الوسطى تعمل على تحويل هذه السياسات إلى قرارات، بينما تتولى الإدارة الدنيا الإشراف على تنفيذ هذه القرارات، فكلما ارتفعت مكانة الفرد الذي يقوم بتنفيذ هذه القرارات في التنظيم، ازداد إسهامه في اتخاذ القرارات، وقل إسهامه في تنفيذ هذه القرارات داخل التنظيم(طلعت إبراهيم لطفي، 2007، ص115). فالسلوك في التنظيم يعتبر سلوكاً هادفاً، حيث أن الأفراد يشكلون التنظيمات لكي يحققون هدفاً مشتركاً، وبما أن هذا السلوك سلوكاً عقلانياً باعتباره سلسلة متصلة من الوسائل والغايات، فان العقلانية حسب **سيمون** " تنطبق على اختيار البدائل المفضلة تبعا لنظام من القيم يسمح بتقدير النتائج وتداعيات السلوك الذي تم اختياره" (herber simon,1938, p69)، لكن رغم أن السلوك الأفراد داخل التنظيم عقلاني فعقلانيته محدودة بإكراهات البنية الإدارية للتنظيم.

يشكل مفهوم العقلانية المحدودة لدى **سيمون** انتقادا لتلك المقاربات الاقتصادية النيوكلاسيكية التي ارتكزت على فكرة تعتبر أن الفرد له اختيارات عقلانية ويفترض هذه المقاربات أن المقررون لهم وعي كامل بمعلومة عن مختلف الوضعيات الممكنة ونتائجها، مثلما أن متخذين القرار قادرون على تنظيم اختياراتهم المفضلة حسب قواعد القرار المعروفة و المقبولة عند الكل. وعلى نقيض هذه المقاربات النيوكلاسيكية يرى **سيمون** أن الأفراد بعيدين عن امتلاك كل عنصر المعلومة التي تجعل من قراراتهم فعلاً عقلانياً خالصاً، مما يعني أن المعلومة التي يمتلكونها غير كاملة(Rouleau Linda, 2007, p34).

تتطلب العقلانية في اتخاذ القرار بالنسبة **لسيمون** ثلاث شروط:

- المعرفة الكاملة والقدرة على استباق النتائج التي يمكن أن تتمخض عن كل اختيار، وهذا غير ممكن لان الاطلاع على كل المعطيات المحيطة بالقرار والمعرفة المتعلقة بالنتائج المحتملة شيء نسبي.
- نتائج وتداعيات القرار هي أشياء محتملة، وبما أن الأمر كذلك فان الخيال يجب أن يعوض النقص في التجربة، غير أن الاستباق فيما يتعلق بقيمة الاحتمالات التي ينبني عليها القرار يبقى دائما عبارة عن عملية غير مكتملة.
- أن العقلانية تتطلب وتفترض الاختيار بين كل البدائل الممكنة. لكن في الواقع لا يتم الاختيار إلا في إطار عدد محدود من هذه البدائل(لحبيب المعمري، 2009، ص46).

وهكذا، وجهت مقاربة اتخاذ القرار التي أتى بها **هربرت سيمون** لتحليل العمل التنظيمي انتقاداً للمقاربات الكلاسيكية التي اعتبرت النشاط التنظيمي بأنه عمل عقلاني كامل وصارم، إلا أن **سيمون** له وجهة نظر أخرى، حيث يعتبر أن التنظيمات التي لها أهداف يسعى أعضاؤها إلى تحقيقها والوصول إلى النتائج التي يرغبونها، والتي ينتظرونها أن تتحقق على ضوء الأهداف التي وضعوها في اتخاذ قراراتهم ستكون نتائج غير كاملة، لأن الأفراد الذي ينفذون هذه القرارات ليسوا آلات مبرمجة على فعل ما يؤمرون به، بل لهم اختيارات قد تكون مخالفة لما يرغبه صناع القرار داخل التنظيم، وبهذا تبقى عقلانية السلوك التنظيمي عقلانية محدودة وليست كاملة. ويمكن أن نعتبر هذه النظرة للسلوك التنظيمي من طرف **هربرت سيمون** بمثابة التوفيق بين نظرية العلاقات الإنسانية التي تعتبر أن السلوك التنظيمي غير عقلاني ونظرية التنظيم العلمي والإداري للعمل التي تعتبر أن الفرد، ليس إلا أداة داخل التنظيم وتعتبر السلوك التنظيمي بأنه يتميز بالعقلانية الكاملة في تحقيق الأهداف المخطط لها. وقد أثرث هذه المقاربة على السوسيولوجيا المعاصرة، حيث استمد السوسيولوجيون مفهوم العقلانية المحدودة بغية اعتبار أن الأفعال الاجتماعية ليست أفعالاً عقلانية تتميز بالعقلانية المطلقة، بل هي أفعال تتميز بالعقلانية المحدودة، لأن الفعل الاجتماعي لا يؤطره القانون الطبيعي لكي نقول أن عقلانيته عقلانية مطلقة.

ثانياً: العقلانية المحدودة في علم الاجتماع في مرحلته المعاصرة.

1. إستراتيجية الفاعل الأهداف الغير المتوقعة من التنظيمات الاجتماعية.

إن الحديث عن التنظيم كنسق يسعى إلى تحقيق أهدافه واعتباره تنظيما مشكلنا يتميز بالطابع البيروقراطي العقلاني من حيث وجود قواعد صارمة ومعايير وقوانين تنظيمية تحدد الأهداف والوسائل التي عبرها يسير الفاعلين للوصول إلى نتائج - كما ادعى بذلك رواد مدرسة التنظيم العلمي والإداري للعمل الذين جعلوا من التنظيم نسقاً عقلانياً مغلقاً- ليس نسقاً خالياً من السلوك الاجتماعي الناتج عن العلاقات الاجتماعية لنقول عنه انه تنظيماً عقلانياً بالكامل يحقق كل الأهداف التي يسعى إليها، فإنفتاح الدراسات السوسيولوجية على الاجتماعي والثقافي في التنظيم، هو ما أدى بالمقاربات السوسيولوجية المعاصرة إلى اعتبار عقلانية السلوك التنظيمي عقلانية محدودة، وهذا ما استنتجته نظرية الفاعل الاستراتيجي عند **ميشيل كروزي** Michel Crozier **وارارد فريدبيرك** Erhard Friedberg مستعيدين نظرية العالم الاقتصادي **هربرت سيمون**.

إن الفكرة الأساسية التي بنيت عليها هذه المقاربة؛ هي اعتبار التنظيم كنسق سياسي مبني على علاقات السلطة بين فاعليه، وقبل تناول السوسيولوجيين (كروزييه وفريدبيرك) مفهوم العقلانية المحدودة لدراسة السلوك التنظيمي للتنظيم، بدؤوا باعتبار أن الفعل الجماعي l'action collective ليس ظاهرةً طبيعية، بقدر ما هو بناء اجتماعي (Michel Crozier et Erhard Friedberg, 1977, p13).

تناولت هذه المقاربة التنظيم كنسق يكون فيه الفاعل فاعلاً استراتيجياً في اختياراته، انتقاداً لتلك المقاربة التي تعتبر الفاعل في التنظيم كآلة (نظرية التنظيم العلمي والإداري للعمل)، ومقاربة **ماكس فيبر** الذي يعتبر السلوك التنظيمي سلوكاً عقلانياً موجهاً بالأهداف. فقد اختزلت هذه المقاربة التنظيم من شموليته إلى جزئياته، حيث آلت الاهتمام للفرد كفاعل في التنظيم له اختياراته وحريته الخاصة، لكن هذا لا يعني أنها حبيسة النظرة الماكروسوسيولوجية للتنظيم أو النظرة الميكروسوسيولوجيا، بل تتوسط بين هاتين النظرتين، حيث يوضح هذا البراديغم التحليلي العلاقة بين الفاعل والنسق. وعلى ذلك؛ تعتبر هذه المقاربة أن " في كل التنظيمات يستعمل الفاعل ويحافظ دائماً على هامش من الحرية" (Michel Crozier et Erhard Friedberg, 1977, p36)، وكل عضو في التنظيم تحركه أهداف خاصة به يعمل على تحقيقها من خلال الاكراهات التي تواجهه. فهو إذاً لا يتقبل بشكل سلبي ما هو مطلوب منه، لأن الأمر لا يتعلق بمؤسسة دينية أو جمعية التي يكون فيها الفاعل متطوعاً. فلا يمكن للتنظيم أن يراقب ويضمن تحقيق أهدافه بشكل مطلق، حيث لابد من بروز مناطق لايقين zone d'incertitude التي لم يكن يتوقعها التنظيم، والناتجة عن السلوك الفاعلين الذين يتمتعون بهامش من الحرية، ويدخلون في تفاوض حول السلطة فيما بينهم من جهة، وبين النسق من جهة أخرى. فالفاعل في التنظيم لا يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة بشكل لاعقلاني بقدر ما يستعمل إستراتيجيته الخاصة التي تمكنه من ذلك، باعتبارها (أي الإستراتيجية) مجموعة متناسقة من السلوكات التي يعتمدها الفاعل بهدف الوصول إلى مصالحه، فالإستراتيجية تتوجه بالرهانات ومناطق لا يقين المراقبة من طرف الفاعل الاجتماعي، ومع ذلك، كل إستراتيجية تكون عقلانية في أعين الفاعل الذي يستعملها، ويمكن للفاعل حسب ما يتمتع به من حرية وخبرته أو وضعيته الإستراتيجية أن يمارس ضغطاً على التنظيم عبر إستراتيجيته عدوانية offensive هذه الإستراتيجية لا تهدف إلى أهدافها بشكل عشوائي بل بمنطقه الاستراتيجي raisonnement stratégique ، وهكذا فكل فرد داخل التنظيم هو عبارة عن فاعل يتصرف بحرية لتحقيق أهدافه الشخصية بالدرجة الأولى. يستعمل الموارد التي يتوفر عليها بالطريقة الأنسب نظراً للاكراهات الظرفية التي يوجد فيها. والإستراتيجية التي ينهجها الفرد داخل التنظيم هي إستراتيجية يمكن وصفها بالعقلانية، لكن هذه العقلانية ليست مطلقة، بل هي عقلانية محدودة ومحتملة. إذ أن الفاعل في التنظيم يواجه دائماً اكراهات معينة، تجعله غير قادر على بلوغ أحسن حل ممكن (لحبيب المعمري، 2009، ص119).

ومن هنا يمكن اعتبار أن هذه المقاربة تقوم على مبادئ تؤكد أن:

- الفاعل في التنظيم هو عبارة عن كائن استراتيجي يستعمل هامش الفعل الذي تتيحه له وضعيته في التنظيم.
- أنه كائن عقلاني، لكن عقلانيته محدودة.
- أن السلطة في التنظيم ليست صفة بل هي عبارة عن علاقة تبادل يتم التفاوض حولها.
- أن التفاعل بين الأفراد يؤدي إلى بناء نسق من الفعل (Philippe bernoux, mars 1998, p13-14) .

وهكذا تجاوزت نظرية الفاعل الاستراتيجي تلك النظرة التي تعتبر التنظيم بأنه عقلاني وتنظيم شكلي formelle وتلك النظرة الأداتية الآلية للتنظيم لإعطاء مكانة لدراسة السلوك اللا شكلي في التنظيم، والفرد كفاعل له اختياراته الخاصة ويتمتع بهامش من الحرية يسعى إلى تحقيق أهداف التنظيم وتحقيق مصالحه الخاصة حسب وضعية إستراتيجيته، فالفرد في التنظيم كائن عقلاني لكن عقلانيته محدودة. كما يشمل التنظيم ما هو شكلي من قواعد ومعايير تنظيمية، وما هو لا شكلي الناتج عن العلاقات الاجتماعية والسلوكات التي لا تتماشى والأهداف التي يخططها

التنظيم، مما يعتبر التنظيم بصفة عامة تنظيماً عقلانياً عقلانيته محدودة، حيث لن يحقق أبداً- لا النسق التنظيمي ولا الفاعل- الأهداف التي يسعيان إلى تحقيقها، بقدر ما يتوصلان إلى نتائج نسبية، إذ أن النسق التنظيمي يواجه دائماً مناطق اللا يقين التي لم يكن يتوقع ظهورها، مثلما أن الفاعل لا يتوقع تلك الاكراهات والحتميات التي تحول دون أن يحقق ما يرغبه بشكل كلي وكامل.

2. روبيرت ميرتون: النتائج الغير المتوقعة واثبات العقلانية المحدودة في الظاهرة الاجتماعية.

حاول **ميرتون** أن يتجاوز التحليل الوظيفي للظاهرة الاجتماعية منتقداً أطروحة الوحدة الوظيفية للمجتمع التي يزعم بها رواد النظرية البنائية الوظيفية (تالكوت بارسونز، مالينوفيسكي، رادكليف براون)، حيث يعتبرون أن المجتمع دائم الاستقرار والتوازن الناتج عن الوظائف التي يساهم بها كل نسق وعنصر بالمجتمع، **فميرتون** بالرغم من انتمائه إلى هذا الاتجاه النظري ابتدع مفاهيم جديدة حيث كالعائق الوظيفي dysfonction والوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة الغير الظاهرة fonctions manifestes et latent ليعتبر أن المجتمع ليس دائماً في استقرار وتوازن، مثلما للوظائف معوقات وظيفية والوظائف الاجتماعية لا يراها كل أفراد المجتمع بأنها وظيفية، حيث أنها قد تكون وظيفية بالنسبة لبعض الأفراد والجماعات الفرعية وغير وظيفية بالنسبة لغيرها (Robert K. Merton, 1957, p27) لهذا يشير **ميرتون** إلى عدم صحة الافتراض بتعلق الوظائف بالمجتمعات ككل. فإذا كان الدين حسب **دوركايم** يؤدي وظيفة التكامل والترابط في المجتمع باعتبار الذين من الأطر المرجعية للمجتمع التي تؤدي بإدماج الفرد في المجتمع وإخراجه من ذاته ليرتمي إلى أحضان المجتمع، فكيف للدين على سبيل المثال حسب **ميرتون** أن يساهم في عملية تكامل المجتمع في المجتمعات متعددة الأديان؟ ويستمر في التساؤل عن وظيفة الجهاز السياسي في المجتمع، كيف يستطيع (الجهاز السياسي) الاستمرار في العمل مع وجود مجالات أخرى تصطدم فيها بالأعراف وفي بعض الأحيان بالقانون؟ هكذا يرغب **ميرتون** أن يتخذ البحث السوسيولوجي وحدة اجتماعية لدراستها وليس المجتمع في شموليته، حيث أن المجتمع ليس وحدة متكاملة بقدر ما هو مجموعة من الوحدات المختلفة، فذلك حل وسط بين الأحادية المجتمعية التي يتبناها **بارسونز**، والتنوع الذي لابد أن يترتب على جعل جماعات أو مؤسسات معينة وحدة للتحليل (مجموعة من الكتاب، ترجمة عالي الصاوي، 1997، ص291)، وعلى هذا سميت نظرية **ميرتون** بنظرية المتوسطة المدى.

أمام هذا التنوع الموجود في المجتمع الذي يجعل من الأفعال الاجتماعية وظيفية بالنسبة للبعض وغير وظيفية بالنسبة للغير، انتقل **ميرتون** إلى مساهمة أخرى، وهي أن الوظائف يمكن أن تكون وظائف ظاهرة أو وظائف كامنة خفية غير ظاهرة. ينبني تمييز **ميرتون** بين الوظيفتين على مستوى النتيجة. فالوعي والنية هما اللذان يميزان الوظيفة الظاهرة عن الوظيفة الخفية، إذ تشير الوظائف الظاهرة إلى " تلك النتائج الموضوعية التي تسهم في توازن أو تكيف النظام، وتكون مقصودة ومعترفا بها من جانب المشاركين في النظام، أما الوظائف الكامنة، على العكس من ذلك، فهي تلك النتائج الغير المقصودة ولا المعترف بها". فعلى سبيل المثال إذا كانت نتائج الفعل الإجرامي بالنسبة للمجرم وظيفة ظاهرة مقصودة، تكون نتائجه بالنسبة للمجتمع وظيفة كامنة غير مقصودة ولم يتوقع المجتمع حدوثها، فأفعال الوظائف الكامنة يكون سببها وهدفها من جانب الفاعل مخالفا لما سيتوصل إليه من نتائج، مما تظل نتائج غير متوقعة رغم وعيه بالأهداف التي يسعى إليها، وعلى هذا، وبصدد الحديث عن الوظائف الكامنة يمكن اعتبار أن

عقلانية الفاعل الذي يسعى إلى أهدافه المرغوبة عقلانيته محدودة حيث أن نتائج فعله ستكون نتائج غير مقصودة من جهته.

تحدث **ميرتون** في مقال له عن النتائج الغير المتوقعة the unanticipated consequences of purposive social action تجاوزا وانتقادا لماكس فيبر الذي تبنى التنظيم البيروقراطي العقلاني الصارم في دراسته للتنظيمات الاجتماعية، إذ طرح **ميرتون** فكرة مهمة في مقاله النتائج الغير المتوقعة، تصطدم بعدم تطابق النموذج العقلاني للبيروقراطية مع حقيقة ما يجري في الواقع، يتحدث عن النتائج الغير المتوقعة للقرارات التي تصدر عن الإنسان، وبصفة عامة لكل الأفعال الاجتماعية المقصودة، والتي تجعل من عقلانية **فيبر** شيئا لا ينسجم تماما مع الواقع. وعلى ذلك، لا يجب حسب **ميرتون** أن يتصف الفعل الهادف بالعقلانية الكاملة أو المطلقة للفعل الإنساني من حيث اعتبار أن الأشخاص persons يستعملون دائما الوسائل الأكثر ملائمة على نحو فعال للوصول إلى أهدافهم أو نهايتها their end، وإذا كان المرء يتصرف بعقلانية باختيار الوسائل على أساس الوضعية المتاحة للوصول إلى نهاية نتائج أهدافه، فإنها نهاية محدودة، لديه اكبر احتمال للتحقيق هدفه، أو قد لا يصل للهدف الذي يرغبه، حيث تصبح النتائج التي توصل إليها نتائج غير مرغوب فيها(R. Merton, 1936, p849-904) ويقترح **ميرتون** منهجيا، الاهتمام بأسباب نتائج الفعل الاجتماعي، حيث من خلالها يمكن أن يتبدى أن النتائج المحققة غير متوقعة، والتي قد تكون نتائج ايجابية أو سلبية، فعلى سبيل المثال من الأسئلة التي قدمها **ميرتون**: إلى أي حد أحدثت الزيادات الأخيرة في الإنتاج الاقتصادي في هذا البلد بسبب التدابير العقلية الحاكمة؟ إلى أي حد يمكن إسناد انتشار الجريمة المنظمة إلى الحظر prohibition ؟ يجب تحليل هذه الإشكالات من خلال أسبابها بارتباطها بنتائجها وذلك بدراسة أمبيريقية (R. Merton, 1936, pp849-904).

3. ريمون بودون، العلاقة بين نوايا الأفراد واثر التجميع: الخروج من وهم العقلانية المطلقة إلى عقلانية محدودة في الأفعال الاجتماعية.

اقترح **رايمون بودون** منهجية جديدة للتعامل مع الظواهر الاجتماعية في السوسيولوجيا التي تبدأ بالأفعال الفردية كوحدة للتحليل وتنتهي بمجوع هذه الأفعال التي تشكل في النهاية ظاهرة اجتماعية فدراسة أي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية حسب **بودون** يجب العودة إلى أجزاء هذه الظاهرة أي الأفعال الفردية مما يسمي هذه المنهجية التي تمت الصلة بماكس فيبر بالمنهجية الفردانية l'individualisme méthodologique كمنهجية تتخذ الأفراد وتحركاتهم نقطة الانطلاق بهدف فهم الظواهر الجماعية. فالأفراد لهم اختياراتهم الخاصة التي تتأسس على الأسباب الخاصة، وبتجمع هذه الاختيارات مع بعضها البعض تتولد الوقائع الاجتماعية، مما يعني أن السوسيولوجيا تفسر الظواهر الاجتماعية من خلال تركيبة الاختيارات أو الاعتقادات العقلانية للأفراد، بالمعنى الذي لها أهداف واعية وتناسق للأفراد (Frédéric Lebaron, 2009, p69).

هكذا تشكل مجموع الأفعال الفردية اثر التجميع effet d'agrégation هذا الأثر لم يعي به الأفراد رغم وعيهم باختياراتهم الخاصة، إذ يقول **بودون** بصدد حديثه عن اثر التجميع: " الاعتقاد الجمعي la croyance collective هو أثر تجميع الاعتقادات الفردية les croyances individuelles الناتجة عن نظام من الأسباب" (Raymond Boudon,2003, p69)، مع ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار نوايا الأفراد والنتائج الغير المتوقعة أو الغير المرغوبة effet pervers، إذ تتابع هذه النظرية كل نتائج السلوك ونوايا الأفراد التي تنتج الظاهرة الاجتماعية باعتبارها نتائج لم يبحث عنها الفاعلين نتيجة تجميع سلوكهم (Pierr Ansar, 1990, p85)، إذ يقول **بودون** أن أثر التجميع أو إثر الانبثاق effet

d'émergence هي إذن نتائج لم يبحث عنها فاعلين نظام ما والتي تنتج عن وضعيتهم المستقلة » (R. boudon, 1979, p119). ويضيف قائلا : "يتواجد الفاعلين في نسق مستقل الذي تتشكل منه البنية structure بمساهمة وإنتاج أفعال التي لم يبحثون عنها ولا ينتظرونها " (R. boudon, 1979, p123). هكذا إذن تبقى مجموع الأفعال الفردية التي تنتج الظاهرة الاجتماعية نتائج غير منتظرة ولا هي متوقعة من طرف الفاعلين، "يمكن القول، أن هناك أثر غير متوقع، عندما يكون فردين أو أكثر في البحث عن أهداف التي تنتج في مجموعها حالة أشياء لم يبحث عنها وغير مرغوب فيها سواء في نظر كل فرد وسواء في نظر احد الأفراد" (R. boudon, 1977, P20). فإذا كان كل فاعل له اختياراته الخاصة يقترح ويخطط لما يريد الوصول إليه بشكل واعي ومستقل عن الآخرين، كل هذه الاختيارات الفردية تجتمع لتشكل في نهاية واقعة اجتماعية ونتيجة تكون غير متوقعة وغير مرغوب فيها من طرف الفاعلون، بهذا يكون الفرد الذي يخطط في البداية لما يريد الوصول إليه فاعلاً عقلانياً، لكن عقلانيته محدودة بفعل اصطدامه بنتائج اثر التجميع لكل الأفعال الفردية التي قد تحد من اختياراته ورغباته، لأنه يخطط لمصالحه دون وعيه وإدراكه لما يخطط له الآخرين وفي الأخير تكون حصيلة مجموع الأفعال والسلوكات واختيارات الأفراد نتيجة لم يستهدفونها وغير مرغوب فيها، فمفهوم الأثر الغير المتوقع والغير المرغوب فيه نجده كذلك حسب **بودون** عند العديد من السوسيولوجيين بما فيهم **ميرتون** الذي يصطلح عليه بالنتائج الغير المنتظرة les conséquences inattendues (Yao assoga, 1999, p77).

إذاً فإن الإنسان السوسيولوجي l'homo sociologicus لديه دائما نوايا وأسباب، أو المحفزات التي تدفعه إلى فعل ما ينوي فعله، والذي يسمى في العلوم الإنسانية بمسلمة عقلانية الفاعلين الاجتماعيين، مما يعني أن الفعل الإنساني عقلاني حيث يسعى إلى نتائج منتظرة وكانت في الحسبان des fins compatibles وذلك من خلال معطيات وضعيته، فإن هذا الإنسان السوسيولوجي homo sociologicus حسب **ريمون بودون** هو فاعل عقلانيته محدودة أو نواياه محدودة (Yao assoga, 1999, p85). ففي الحقيقة يجب أن نسلم بأن عقلانية الفاعل ليست عقلانية مطلقة، بل هي عقلانية نسبية، لأن الفاعل يوجد في عالم اجتماعي يتعدد فيه الفاعلين وتتعدد فيه النوايا، والهدف الذي يسعى إليه الفاعل الواحد هو هدف العديد من الأفراد، أي هدف واحد ومصالح مختلفة ومتناقضة تتجه نحوه، مما تعتبر عقلانيته محدودة.

خاتمة:

يظهر من خلال هذه القراءات النظرية التي عرضنها فيما سبق أن السوسيولوجيون المعاصرون وجهوا المسار الابستيمولوجي للسوسيولوجيا إلى وجهة جديدة، إذ يؤكدون على الإجماع، أن رغم الانتقال الذي عرفته المجتمعات البشرية من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة العقلانية وبروز التنظيمات الاجتماعية الحديثة، ويكون الفرد فيها فاعلاً عقلانياً في سلوكاته واختياراته، يربط بين أسباب فعله ونتائجه، فإن عقلانيته عقلانية محدودية، حيث قد يصطدم بنتائج لم يكن يتوقعها أو قد تكون نتائجه منتظرة أو يحققها نسبياً، لأنه ليس إلا بفرد ضمن أفراد المجتمع، فما يرغب فيه وما هو هدفه يكون محط رغبة الآخرين. وأمام هذه الانتظارات والاختيارات والرغبات المتعددة اتجاه هدف واحد تكون عقلانية كل فاعل عقلانية محدودة.

قـــائـمـة المراجع:

1. طلعت ابراهيم لطفي(2007)، علم الاجتماع التنظيم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
2. لحبيب معمري(2009)، التنظيم في النظرية السوسيولوجية، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، المغرب.

3. وليم كلي رايت(2010)، تاريخ الفلسفة الحديثة، ترجمة محمد سيد احمد، الطبعة الأولى، التنوير للنشر، بيروت، لبنان.
4. Frédéric Lebaron(2009), la sociologie de A à Z: 250 mots pour comprendre la sociologie, Dunod, paris.
5. herber A.t simon (1983), administration et processus de décision, economica paris.
6. Jean-Jacques Rousseau (2001), Du contrat Social ou principes du droit politique, Mozambook .
7. Michel Crozier et Erhard Friedberg (1977), l'acteur et le système : les contraintes de l'action collective, éditions de seuil.
8. Pierr Ansar (1990), les sociologies contemporaines, troisième édition, édition du seuil.
9. Philippe bernoux (1998), « A quoi sert la sociologie des organisations ? » sciences humaines, n° 20.
10. Raymond Boudon (2003), *Raison. Bonnes raisons*, PUF, Paris.
11. Raymond boudon (1979), la logique du social : introduction à l'analyse sociologique, Hachette, Paris.
12. Raymond boudon (1977), effets pervers et ordre social, PUF, Paris.
13. Robert K. Merton (1957), "Manifest and Latent Functions," in Social Theory and Social structure(Glencoe, III.: Free Press.
14. Robert. K. Merton (1936), "the unanticipated consequences of purposive social action", American sociological Review, Vol. 1, No.6.
15. Rouleau Linda (2007), Théories des organisations: approches classiques, contemporaines et de l'avant-garde, P.U.Q, Québec, Canada.
16. Yao assoga (1999) , la sociologie de raymond boudon, les classiques des sciences sociales, Québéc, Canada.